التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **أبريل 2023**

المؤشر الخليجي يسجل أكبر مكاسب شهرية في تسعة أشهر بدعم من أداء بورصتي السعودية ودبي...

أنهت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي تداولات شهر أبريل 2023 عند أعلى مستوياتها المسجلة منذ اخر أسبوع لشهر يناير 2023 بدعم رئيسي من المكاسب المتواصلة التي تم تسجيلها خلال الأسبوع الأخير من الشهر. وكانت السعودية هي السوق الأفضل أداءً خلال الشهر بإضافتها مكاسب بنسبة 6.8 في المائة تلاها أسواق الإمارات التي شهدت نمواً بنسبة 4.1 في المائة و3.8 في المائة لسوقي دبي وأبوظبي، على التوالي.

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2023

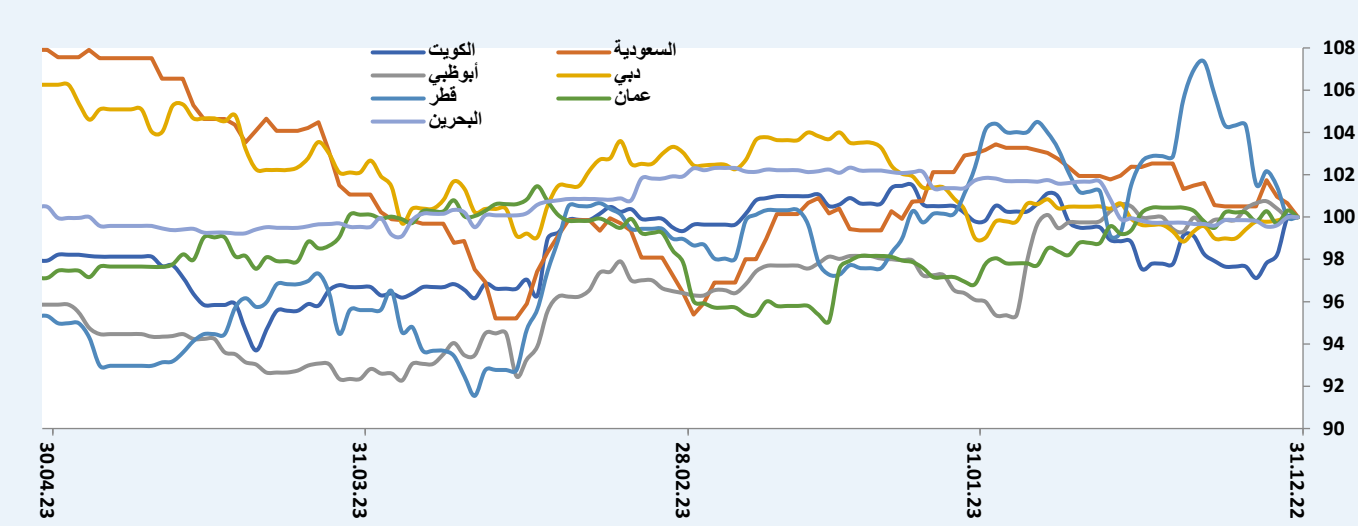

المصدر: بحوث كامكو إنفست

وساهمت تلك المكاسب التي تم تسجيلها خلال الشهر في دعم أداء المؤشر العام للسوق السعودي والذي تمكن من تخطي حاجز 11 ألف نقطة ليصل إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ نوفمبر 2022 بفضل المكاسب المستمرة التي نجح في تحقيقها منذ منتصف مارس 2023. من جهة أخرى، تصدر مؤشر سوق مسقط 30 قائمة المؤشرات الأسوأ أداءً لهذا الشهر بتراجع بلغت نسبته 3.0 في المائة، تبعه السوق القطري الذي فقد نسبة 0.3 في المائة من قيمته في أبريل 2023.

وبالنسبة للأداء القطاعي، شهدت كافة المؤشرات القطاعية نمواً ملحوظاً هذا الشهر بصدارة مؤشر قطاع المالية المتنوعة بتسجيله لمكاسب بنسبة 12.8 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الاتصالات والأغذية بنمو بلغت نسبته 10.2 في المائة و9.4 في المائة، على التوالي. *وجاء في المرتبة الرابعة القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل الطاقة بتسجيلها لمكاسب بنسبة 9.3 في المائة، بينما شهد مؤشر قطاع البنوك نمواً أقل نسبياً بنسبة 3.8 في المائة.*

أما على الصعيد العالمي فقد كان أداء أسواق الأسهم العالمية متبايناً، إلا انها تمكنت من انهاء تداولات الشهر في المنطقة الخضراء. إذ ارتفع مؤشر مورجان ستانلي العالمي بنسبة 1.6 في المائة بنهاية شهر أبريل 2023 مما يعكس ارتفاع مؤشر ستاندرد أند بورز 500 بنسبة 1.5 في المائة والمؤشر القياسي للسوق الأوروبي بنسبة 2 في المائة. *وقابل تلك المكاسب تراجع أداء الأسواق الناشئة بنسبة 1.3 في المائة مما يعكس بصفة رئيسية ضعف أداء الأسواق الآسيوية، إذ انخفض المؤشر القياسي بنسبة 1.1 في المائة خلال الشهر. وكانت تايوان هي أكبر الخاسرين على مستوى الأسواق الناشئة بتسجيلها لتراجع بنسبة 1.8 في المائة على أساس شهري وذلك على الرغم من حفاظ مؤشر البورصة الرئيسي على مركزه كأحد أفضل المؤشرات أداءً منذ بداية العام بنمو بلغت نسبته 10.2 في المائة منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه، في الوقت الذي وصلت فيه مكاسب مؤشر مورجان ستانلي العالمي إلى 9.0 في المائة.*

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليون دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	7,912.5	1.2%	(2.5%)	145.6	2,131.2	14.1	0.8	2.8%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	5,644.1	0.9%	(1.3%)					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	5,606.4	1.9%	0.2%					
الكويت - مؤشر السوق العام	7,142.5	1.3%	(2.1%)					
السعودية	11,307.8	6.8%	7.9%	2,942.1	23,707.5	17.7	2.3	2.9%
أبوظبي	9,789.2	3.8%	(4.1%)	729.2	4,901.8	29.9	2.6	1.8%
دبي	3,544.8	4.1%	6.3%	165.8	1,580.7	8.9	1.2	4.8%
قطر	10,181.2	(0.3%)	(4.7%)	162.2	1,827.4	12.1	1.3	4.9%
البحرين	1,904.4	0.9%	0.5%	85.9	31.8	6.1	0.6	9.1%
عمان	4,718.1	(3.0%)	(2.9%)	22.6	297.2	12.9	1.1	4.4%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,253.4	34,477.7	17.3	2.0	3.0%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

عادت بورصة الكويت مجدداً لتسجيل مكاسب، حيث ارتفعت المؤشرات الأربعة الرئيسية في أبريل 2023. وظهرت المكاسب بصفة رئيسية في أسهم الشركات المتوسطة والصغيرة، في حين ساهمت الأرباح ربع السنوية القوية التي أعلنت عنها الشركات المدرجة في البورصة خلال الربع الأول من العام 2023، خاصة من البنوك الكويتية، في تعزيز تفاؤل المستثمرين خلال الشهر. وتفوق أداء مؤشر السوق الرئيسي على مؤشرات الأسواق الأخرى، إذ نما بنسبة 1.9 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 5,606.4 نقطة. في حين شهد مؤشر السوق الأول نمواً أقل قليلاً بنسبة 1.2 في المائة على أساس شهري، وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 0.9 في المائة. أما بالنسبة لمؤشر السوق العام فقد نجح في تسجيل مكاسب شهرية بنسبة 1.3 في المائة وأنهى تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 7,142.5 نقطة. أما من حيث الأداء منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه، بلغت خسائر مؤشر السوق الأول 2.5 في المائة، تبعه مؤشر السوق العام بخسارة 2.1 في المائة من قيمته، في حين تراجع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 1.3 في المائة. في المقابل، ارتفع مؤشر السوق الرئيسي هامشياً بنسبة 0.2 في المائة.

ونجحت معظم المؤشرات القطاعية هذا الشهر في تسجيل مكاسب. وجاء مؤشر قطاع التأمين مرة أخرى في صدارة القطاعات الرابحة خلال شهر أبريل 2023 بتسجيله لمكاسب ثنائية الرقم بنسبة 10.7 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع العقار والمواد الأساسية بنمو بلغت نسبته 5.9 في المائة و 4.1 في المائة في المائة، على التوالي. أما على صعيد القطاعات الخاسرة، فقد جاء في صدارتها مؤشر قطاع التكنولوجيا بتسجيله لخسائر شهرية بنسبة 8.5 في المائة خلال الشهر، تبعه كلا من مؤشري قطاع الطاقة وقطاع المرافق العامة بانخفاضهما بنسبة 1.9 في المائة و1.1 في المائة، على التوالي. وتعزى مكاسب قطاع التأمين بصفة رئيسية للأداء القوي الذي شهده سهم مجموعة الخليج للتأمين بنسبة 22.3 في المائة. أما مؤشر قطاع الاتصالات فقد ساهم في تعزيز أدائه نمو سعر سهم أوريدو الكويت بنسبة 9.9 في المائة، تبعه سهمي زين وحياة للاتصالات بمكاسب شهرية بلغت نسبتها 4.3 في المائة و4.8 في المائة، على التوالي. كما شهدت مؤشرات القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل البنوك ارتفاعاً هامشياً بنسبة 0.2 في المائة خلال الشهر بعد تراجع أسهم 6 من أصل 10 بنوك كويتية. وعلى صعيد إعلانات أرباح الشركات عن فترة الربع الأول من العام 2023، أظهرت النتائج المالية للربع الأول من العام 2023 نمو صافي ربح قطاع البنوك بصورة ملحوظة. إذ بلغ صافي ربح بنك الكويت الوطني 134.20 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2023 مقابل 116.6 مليون دينار كويتي في الفترة المماثلة من العام السابق، بنمو بلغت نسبته 15.1 في المائة، بينما نما صافي ربح بيت التمويل الكويتي بأكثر من الضعف، وصولاً إلى

162.1 مليون دينار كويتي في الربع الأول من العام 2023.

ومن أبرز الأسهم الرابحة خلال الشهر، جاءت أسهم شركة الأولى للاستثمار ومركز سلطان وشركة منشآت للمشاريع العقارية في الصدارة بمكاسب بلغت نسبتها 35.0 في المائة و30.3 في المائة و29.0 في المائة، على التوالي. أما على صعيد أبرز الخاسرين فقد جاءت بصدارة شركة المعدات القابضة، والشركة الكويتية الإماراتية القابضة، والشركة الكويتية للتمويل والاستثمار، بتراجع بلغت نسبته 22.3 في المائة و18.4 في المائة و11.6 في المائة، على التوالي. وتراجعت أنشطة التداول هذا الشهر بسبب تزامنه مع شهر رمضان المبارك. إذ انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة هذا الشهر بنسبة 16.5 في المائة لتصل إلى 2.1 مليار سهم مقابل 2.6 مليار سهم الشهر السابق. من جهة أخرى، تراجعت قيمة الأسهم المتداولة هذا الشهر بوتيرة أعلى بلغت نسبتها 27.6 في المائة لتصل إلى 643.9 مليون دينار كويتي مقابل 889.3 مليار دينار كويتي في مارس 2023. وجاء سهم بيت التمويل الكويتي في الصدارة، بتداولات بلغت قيمتها 208.1 مليون دينار كويتي، تبعه سهم شركة أجيليتي وبنك الكويت الوطني بتداولات بلغت قيمتها 55.9 مليون دينار كويتي و54.9 مليون دينار كويتي، على التوالي. أما من حيث كمية التداولات الشهرية، جاء سهم بيت التمويل الكويتي في الصدارة بتداول 275.1 مليون سهم من أسهم البنك، تبعه كلا من سهمي شركة مشاريع الكويت القابضة وجياد القابضة بتداول 192.8 مليون سهم و156.1 مليون سهم من أسهمها خلال الشهر، على التوالي.

السعودية

سجل المؤشر العام للسوق السعودية أفضل أداءً شهرياً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في أبريل 2023. ونجح المؤشر في اختراق الحاجز النفسي البالغ 11 ألف نقطة وأنهى تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 11,307.77 نقطة محققا مكاسب شهرية بنسبة 6.8 في المائة، فيما يعد أعلى مستوى يصله منذ نوفمبر 2022. وكان أداء المؤشر مدعوماً بعدد من العوامل المختلفة، بما في ذلك ارتفاع أسعار النفط وتزايد ربحية الشركات المدرجة في البورصة السعودية في الربع الأول من العام 2023. وساهم الأداء القوي الذي سجله المؤشر العام هذا الشهر في تعزيز المكاسب المسجلة منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه لتصل إلى 7.9 في المائة.

ومال الأداء القطاعي لصالح المؤشرات القطاعية الرابحة بصدارة مؤشر قطاع المالية المتنوعة بارتفاعه بنسبة 14.0 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع الطاقة والاتصالات بنمو بلغت نسبته 11.7 في المائة و10.4 في المائة، على التوالي. وجاءت مكاسب مؤشر قطاع المالية المتنوعة بدعم رئيسي من المكاسب ثنائية الرقم بنسبة 24.4 في المائة التي سجلها سهم شركة الباحة للاستثمار، ونمو سعر سهمي مجموعة تداول السعودية القابضة والشركة السعودية للصناعات المتطورة بنسبة 16.2 في المائة و14.0 في المائة، على التوالي. كما سجل كلا من سهمي شركة عسير للتجارة والسياحة والصناعة وشركة المملكة القابضة مكاسب قوية بنسبة 12.8 في المائة و6.5 في المائة على التوالي. من جهة أخرى، احتفظ قطاع الاتصالات بمرونته خلال الشهر بعد أن سجلت كافة مكونات المؤشر مكاسب. حيث ارتفع سعر سهم زين السعودية وشركة الاتصالات السعودية بنسبة 15.7 في المائة و10.9 في المائة، على التوالي. أما بالنسبة للمكاسب التي سجلها قطاع الطاقة فقد كانت بدعم من الأداء الجيد لسهم شركة الزيت العربية السعودية بنسبة 12.4 في المائة وشركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات بنسبة 10.7 في المائة، والذي قابله جزئياً تراجع سعر سهم شركة الحفر العربية بنسبة 2.6 في المائة. أما على صعيد أسهم قطاع البنوك، فقد سجلت كافة الأسهم المكونة للمؤشر مكاسب باستثناء بنك السعودي للاستثمار بتراجعه بنسبة 0.60 في المائة، وذلك بدعم من الأرباح القوية التي أعلنت عنها الأسهم المدرجة ضمن القطاع.

أما على صعيد إعلانات الأرباح، أعلن مصرف الراجحي عن تسجيل صافي ربح قدره 4.14 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام 2023 مقابل 4.13 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام 2022 بارتفاع هامشي بنسبة 0.3 في المائة، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض الإيرادات التشغيلية بنسبة 2.5 في المائة على أساس سنوي بسبب انخفاض صافي الدخل من الاستثمارات والتمويل بنسبة 4.0 في المائة. وأعلن البنك العربي الوطني عن تحقيق صافي ربح قدره 1.06 مليار ريال سعودي في الربع الأول من العام 2023 مقابل 650.7 مليون ريال سعودي في الربع الأول من العام 2022، مرتفعا بنسبة 64 في المائة. وساهم في دعم نمو الأرباح المكاسب من بيع استثمارات مقتناه لغير أغراض المتاجرة وصافي دخل العمولات الخاصة. وبالمثل، سجل بنك البلاد صافي ربح قدره 559.9 مليون ريال سعودي في الربع الأول من العام 2023 مقابل 490.3 مليون ريال سعودي في الربع الأول

من العام 2022 بنمو بلغت نسبته 14 في المائة بدعم من ارتفاع صافي الدخل من الأصول الاستثمارية والتمويلية.

الإمارات

ارتفع مؤشر فوتسي سوق أبوظبي بنسبة 3.8 في المائة في أبريل 2023، حيث تعافى جزئياً بعد تراجعه بنسبة 4.2 في المائة في مارس 2023. كما يعتبر هذا أيضاً أفضل أداءً شهرياً يشهده المؤشر على مدار الستة أشهر الماضية. وعلى صعيد المؤشرات القطاعية، سجلت 7 من أصل 10 مؤشرات قطاعية نمواً شهرياً، بينما تراجع أداء القطاعات الثلاثة المتبقية خلال الشهر. وعلى صعيد القطاعات الرابحة، جاء مؤشر قطاع العقارات في الصدارة مسجلا نموا بنسبة 15.2 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 7,887.1 نقطة بما يعكس بصفة رئيسية الأداء القوي لسهمي شركة الدار العقارية وإشراق للاستثمار بنسبة 16.1 في المائة و11.2 في المائة، على التوالي. تبعه مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 9.6 في المائة في أبريل 2023، بينما ارتفع مؤشر قطاع الاتصالات بنسبة 8.3 في المائة. من جهة أخرى، كان مؤشر قطاع المرافق العامة في صدارة المؤشرات القطاعية المتراجعة بفقده نسبة 6.9 في المائة من قيمته في أبريل 2023 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 12,884.5 نقطة.

شهد المؤشر العام لسوق دبي المالي ثاني أفضل أداءً شهرياً في ابريل 2023 بنمو بلغت نسبته 4.1 في المائة، متعافياً من الخسائر السابقة التي سجلها بنسبة 0.9 في المائة خلال مارس 2023 لينهي تداولات أبريل 2023 عند مستوى 3,544.79 نقطة. وجاء الأداء الشهري للمؤشر بدعم من ارتفاع 6 من أصل 8 مؤشرات قطاعية بما في ذلك القطاعات المالية والعقارية والسلع الاستهلاكية. حيث سجل مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية أكبر مكاسب شهرية بنسبة 13.2 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 120.2 نقطة. تبعه مؤشر القطاع المالي بنمو بلغت نسبته 6.7 في المائة خلال الشهر على خلفية النمو ثنائي الرقم الذي سجلته بعض الأسهم المدرجة ضمن القطاع المالي بما في ذلك سهم شركة أملاك للتمويل الذي سجل نمواً شهرياً بنسبة 29.2 في المائة وسهم مصرف عجمان بنسبة 18.7 في المائة. من جهة أخرى، تراجع مؤشر قطاع المواد الأولية بنسبة 2.1 في المائة على أساس شهري نتيجة لانخفاض سعر سهم شركة الأسمنت الوطنية بنسبة 11 في المائة، تبعه تراجع مؤشر قطاع المرافق العامة بنسبة 1.2 في المائة.

قطر

تراجع أداء بورصة قطر للشهر الثالث على التوالي في أبريل 2023. وأنهى مؤشر بورصة قطر تداولات الشهر عند مستوى 10,181.2 نقطة، متراجعاً بنسبة هامشية بلغت 0.3 في المائة، بما يتسق إلى حد كبير مع أداء مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم الذي سجل انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.4 في المائة على أساس شهري لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 3,398.0 نقطة. ومع الانخفاض الذي شهده مؤشر بورصة قطر خلال شهر أبريل 2023 انخفض أداء المؤشر منذ بداية العام 2023 حتى تاريخه ودخل المنطقة الحمراء بتسجيله خسائر بنسبة 4.7 في المائة، في حين كانت خسائر مؤشر بورصة قطر لجميع الأسهم أقل نسبياً بنسبة 1.5 في المائة.

وكان الأداء القطاع متفاوتاً، وجاء مؤشر قطاع النقل في الصدارة بمكاسب ثنائية الرقم بنسبة 12.2 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع التأمين والاتصالات بنسبة 8.9 في المائة و1.8 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، سجل مؤشر قطاع البنوك والخدمات التمويلية أكبر انخفاض شهري بنسبة 3.4 في المائة، تبعه مؤشر قطاع السلع والخدمات الاستهلاكية بخسائر شهرية بلغت نسبتها 2.1 في المائة. في حين جاءت مكاسب مؤشر النقل بصدارة سهمي شركة قطر لنقل الغاز المحدودة والملاحة القطرية اللذين ارتفاعا بنسبة 13.8 في المائة و 11.9 في المائة، على التوالي خلال الشهر، بينما تراجع سعر سهم شركة الخليج للمخازن بنسبة 3.4 في المائة. أما على صعيد قطاع الاتصالات، ارتفع سعر سهم أوريدو بنسبة 2.0 في المائة، بينما ارتفع سعر سهم فودافون قطر بنسبة 1.2 في المائة بدعم من أرباح الربع الأول من العام 2023. في المقابل، تراجع أداء مؤشر قطاع البنوك والتمويل على خلفية الأداء الضعيف لأسهم البنوك الكبرى بما في ذلك تراجع سعر سهم بنك قطر الوطني بنسبة (-4.8 في المائة) وبنك قطر الدولي الإسلامي

(-1.9 في المائة). كما انه ضمن قطاع البنوك تراجع أداء 6 من أصل 9 أسهم خلال الشهر، في حين سجل كلا من بنك لشا والبنك التجاري القطري مكاسب بنسبة 7.2 في المائة و 1.4 في المائة، على التوالي.

البحرين

بعد أن شهد مؤشر بورصة البحرين انخفاضاً شهرياً بنسبة 2.3 في المائة في مارس 2023، تعافى جزئياً بنسبة 0.9 في المائة في أبريل 2023 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 1,904.39 نقطة. أما على صعيد الأداء القطاعي، سجلت 3 من أصل 7 مؤشرات قطاعية مكاسب خلال الشهر. وسجل مؤشر قطاع المواد الأولية، الذي يضم سهماً واحداً فقط (ألمنيوم البحرين)، أعلى معدل نمو على مستوى المؤشرات القطاعية بنمو بلغت نسبته 1.9 في المائة في أبريل 2023 مما ساهم بصفة رئيسية في دعم أداء النمو الشهري للمؤشر العام. تبعه مؤشر القطاع المالي كثاني أكبر الرابحين على مستوى المؤشرات القطاعية مسجلاً مكاسب بنسبة 1.2 في المائة بنهاية شهر أبريل 2023 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 6,837.6 نقطة، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى أداء عدد من الشركات مثل سوليدرتي البحرين ومصرف السلام البحرين اللذان حققا مكاسب شهرية بنسبة 12.8 في المائة و 37.5 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، تراجع أداء قطاع السلع الاستهلاكية بنسبة 6.5 في المائة على أساس شهري لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 2,806.5 نقطة، في حين سجلت المؤشرات الثلاثة المتبقية (الاتصالات والصناعة والعقارات) انخفاضاً شهرياً بنسبة 1.4 في المائة.

عمان

كان مؤشر سوق مسقط 30 هو الأسوأ أداءً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في أبريل 2023، إذ تراجع بنسبة 3.0 في المائة على أساس شهري لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 4,718.08 نقطة. أما من حيث الأداء القطاعي، سجل اثنان من أصل ثلاثة مؤشرات قطاعية مكاسب شهرية في أبريل 2023. حيث سجل مؤشر القطاع الصناعي أكبر معدل نمو شهري بنسبة 3.7 في المائة في أبريل 2023، إذ أنهى تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 6,296.5 نقطة. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى عدد محدود من الشركات التي شهدت أداءً متفوقاً بما في ذلك سهم الشركة الوطنية لمنتجات الألمنيوم الذي شهد نمواً بنسبة 227.3 في المائة خلال الشهر، وسهم شركة ريسوت للأسمنت، بمكاسب شهرية بلغت نسبتها 23 في المائة. وسجل مؤشر قطاع الخدمات مكاسب شهرية بمعدل هامشي بنسبة 2.4 في المائة خلال أبريل 2023. في المقابل، سجل مؤشر القطاع المالي تراجعا شهرياً بنسبة 2.3 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند مستوى 7,601.3 نقطة. أما أبرز الأسهم المتراجعة فقد جاء في صدارتها سهم اومنفست (-18.2 في المائة) وسهم شركة المدينة للاستثمار القابضة (-16.7 في المائة) وكلاهما مدرج ضمن مؤشر القطاع المالي وكانا المحرك الرئيسي للخسائر التي شهدتها البورصة هذا الشهر.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com